فلسطين
بين التحرير والتسوية

الدكتور يوسف صايغ

منشورات نادي الاستقلال
الكويت

١ ـ دعوة الى الحوار الايجابي

لسنا بعد في حاجة الى التأكيد ان انطلاقة حرب تشرين الاول حررت الارادة العربية واعادت الى العرب الثقة بالنفس ، ومكنتهم من تحقيق مكاسب تشكل ، على رغم حدودها الضيقة ، حدثا تاريخيا لا يمكن ان يمحى من الضمير العربي وان يعود العرب بعده الى ما كانوا عليه قبل السادس من تشرين الاول .

على ان من اشد المفارقات ايلاما ان هذه الانطلاقة وما رافقها من مكاسب معنوية وما لحقها من نتائج عالمية قد وضعت الفلسطينيين في مأزق صعب لم يحشروا في مثله منذ قيام دولة اسرائيل ، وسمّرتهم امام خيارات وقرارات مربكة وخطيرة للغاية ، تكاد تدفع بالقضية الفلسطينية الى خلفية العمق المظلم للمسرح السياسي في المدى القصير .

ولقد ترتب تبعا لذلك على منظمة التحرير الفلسطينية التي تحمل مسؤولية قيادة العمل الفلسطيني ، التفتيش الشاق والمضني والمحفوف بالاخطار عن اجوبة لعدد من التساؤلات الجوهرية المتعلقة بالمرحلة السياسية المقبلة .

واني ارى ان من واجب المفكرين الملتزمين بالنضال من اجل اهداف القضية الفلسطينية ، والمفكرين العاملين في نطاق حركة التحرير العربية في شكل عام ، ان يحاولوا المساهمة في توضيح التصور المستقبلي للقضية وفي تحديد الاتجاهات والخطوات المقبلة لمنظمة التحرير الفلسطينية - وبالتالي للقضية الفلسطينية .

وينبغي ان نبين في كل وضوح اننا جميعا ، اذ نحن معنيون الان بعملية التفكير والتحليل الشاقة والمسؤولة ، مدعوون بالتحديد الى الاشتراك البناء

الايجابي فيها ، متحاشين المزايدات والاحراجات ادراكا منا لخطورة القضية التي يدور التفكير والتحليل حولها ، ولثقل المسؤوليـة التي تتحملها قيادة حركة المقاومة . بل ان المشاركـة في استكشاف سبيل المستقبل تظل عقيمة ، وقد تأتي سلبية النتائج ، ما لم تكن مفعمة بروح التقدير لسجل هذه القيادة النضالي ، وما لم تتحل بالشجاعة القادرة على مجابهة أصعب الاحتمالات التي ينكشف عنها التحليل ، وبالمحبة التي من دونها تصبح المشاركة عمليـة آليـة لا مشاركة رفاقية حارة وملتزمة . بهذه الروح ومن هذا المنطلق اضع هذا البحث بين يدي القارىء واطرح فيه الدعوة الى التفاعل الفكـري والحوار الايجابي القادرين على ازالة الحيرة التي تحيط بالرؤية الصحيحة للقضية وعلى انارة سبيـل العمل الفلسطيني في المستقبل .

٢ ـ الجزر الفلسطيني من خلال المد العربي

ما هـو المأزق الفلسطيني الحالي ؟

لا بد لي اولا من ان اثبت قناعتي بان حركة المقاومة وقعت في مأزق ضيق منذ ان اعلنت مصر وسوريا الاهداف السياسية المحدودة جدا للعمل العسكري الذي قامتا به . فلقد صار واضحا منذ ذلك الحين ، واكثر وضوحا بعد قبول البلدين بقرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الاول والقاضي بين ما يقضي بوقف اطلاق النار وبتنفيذ قرار مجلس الامـن الرقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ـ صار واضحا ان التزام الفريقين العربـي والاسرائيلي بتنفيذ القرار الرقم ٢٤٢ يترتب عليه في ما يترتب اعتراف عربـي باسرائيل « ضمن حدود آمنة » ، كما يترتب عليه تعهـد البلدان المعنية والتي توافق على القرار ٢٤٢ بالايقاف النهائي لجميع حالات العداء والعنف أو التهديد بالعنف في ما بينها مهما تكن صيغ العداء وادواته ، وبالتالي فانه يترتـب

على هـذا التعهـد توقف حركة المقاومة عن العمل ضد اسرائيل توقفا تامـا ـ اي ان تنفيذ القرار ٢٤٢ فيما لو تحقق سيؤدي الـى تعطيل الناحية النضالية لحركـة المقاومة في صورها المختلفة .

لكن ما هـو اشد خطورة من كل ذلك هـو السكوت المتعمد في القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ عن القضية الفلسطينية في الاساس ، حيث ان الاشارة الوحيدة الـى هذه القضية جاءت غامضة وهامشية في القرار ٢٤٢ اذ نص هذا القرار على ايجاد « تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » . ومـن الواضح ان هذا النص هبـط بالمسألة الفلسطينية من مستوى القضيـة القومية السيـاسية لشعب يسعى الـى تأكيد حقه التاريخي في ارضه ووطنه وفي تقرير مصيره بحرية في وطنه ، الـى مستوى مشكلة مجموعـة من اللاجئين في حاجة الى تسوية ما ، يترك تحديدها من دون ريب للتوزع النسبي الراهن لقـوى الفرقاء المشتركين في التفتيش عن هذه التسويـة ، وهم بالتحديد الاتحاد السوفياتي والـدول العربية المعنية والفلسطينيون من جهة ، والولايات المتحدة واسرائيل من جهـة اخرى .

وليس المرء هنا في حاجة الـى كثيـر من الاستقراء التاريخي والتحليل النظري ليدرك ان افضل النتائج التي يمكن توقعها مع الكثيـر من التفاؤل بالنسبة الى الفلسطينيين سيكون انجازا جزئيا وهامشيا يقتصر على قيام وجود سياسي ما للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غـزة ، في احسن الاحتمالات ـ وهو انجاز قصير المدى ينطوي ، كما سأحاول ان اثبت ، على مخاطـر ضخمة بالنسبة الـى القضية في المدى البعيد .

صحيح ان مصر وسوريا اصرتا ، كما اصرت البلـدان العربية المصدرة للنفط في مؤتمـر الكويت المنعقد في ١٧ تشرين الاول ١٩٧٣ ، على وجوب انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية التي جرى احتلالها في حرب حزيران ١٩٦٧ وعلى حصول الفلسطينيين على « حقوقهم المشروعة » . ولكنه من الثابت ايضا ان القرار ٢٤٢ لا يمكن ان يحتمل من التفسير والتأويل اكثر من انسحاب

اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة . وبالتالي فان القبول بهذا القرار والذهاب الى مؤتمر للسلام اي للتسوية ينعقد ضمن اطار القرار ٢٤٢ لا يمكن ان يعني بالنسبة الى الفلسطينيين في اقصى الحالات اكثر من انحسار الاحتلال الاسرائيلي عن ذلك الجزء الصغير من فلسطين الذي تمثله الضفة الغربية وقطاع غزة ، ضمن المعطيات العربية والاسرائيلية والدولية الراهنة .

انني ادرك ان وزن الانجاز العسكري العربي الذي تحقق في حرب تشرين الاول (خصوصا في صيغته الختامية بعد وقف اطلاق النار) لا يتيح للفريق العربي القدرة على تحقيق انجاز سياسي ضخم يتناسب مع اهداف الفلسطينيين التي تؤكد على تحرير التراب الفلسطيني بأكمله وبناء مجتمع ديموقراطي لاطائفي في فلسطين المحررة من البحر الى النهر ، والتي قامت حركة المقاومة لتناضل من اجلها مدركة ان هذا النضال سيكون طويلا ومكلفا جدا ، والتي بسبب اصرارها عليها - اي الاهداف التحريرية - انتزعت هذه المقاومة شرف قيادة الشعب الفلسطيني وشرف تمثيله . كما ادرك ان المأزق الذي حشرت فيه حركة المقاومة في المدى القصير يكمن هنا بالذات . ذلك ان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي للفلسطينيين ، في مؤتمر للسلام ذي اهداف محدودة بحدود مضمون القرار ٢٤٢ ، يعني قبول هذه المنظمة بتقزيم اهدافها وبانكفاء طموحاتها . كما يعني ، في حال الاشتراك والقبول بتسوية سياسية تنبثق من مؤتمر السلام من ضمن اطار القرار ٢٤٢ ، اقدام منظمة التحرير الفلسطينية على اضفاء شرعية قانونية على اسرائيل بتوقيعها ، وهي الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني ، وثيقة الاعتراف باسرائيل وبسيادتها ضمن الحدود التي يفصلها المؤتمر ، ووثيقة السلام مع اسرائيل .

هذا معناه بالنسبة الى جميع الفلسطينيين والعرب الملتزمين بتحرير فلسطين ، التساهل في صدد اكثر القضايا خطورة وخطرا ، اي التنازل عن معظم التراب الفلسطيني للصهيونية واسرائيل ، تنازلا مشهودا وممهورا . وسيكون هذا الامر ، فيما لو تحقق من ضمن تسلسل الخطوات المنطقية في منطوق القرار ٢٤٢ ، اول تنازل عن الحق الفلسطيني العربي في فلسطين يقدم عليه

الفلسطينيون منذ ان رفضوا الغزوة الصهيونية في مطلع القرن الحالي .

وسيكون هذا التنازل ايضا ، فيما لو تحقق ، اعظم ضربة توجه الى الحق الفلسطيني التاريخي والثابت ، في وقت كسرت الارادة العربية القيود النفسية والسياسية والعسكرية التي كانت تكبلها حتى ٦ تشرين الاول محققة ولادة جديدة للامة العربية لم يسبق لها مثيل منذ بلوغ الفتح الاسلامي العربي ذروته لقرون خلت . من هنا كان شعور الفلسطينيين بالمرارة في ان تتعرض القضية الفلسطينية لافظع انتكاسة في حين تتفجر الارادة العربية باعظم انتفاضة . ويكاد المرء ان يرى هنا ترابطا عكسيا : فكلما ازدادت قدرات الامة العربية البشرية والمادية ، تقزمت طموحات بعض سلطاتها بالنسبة الى القضية الفلسطينية وتقلصت حدود الاهداف التي تسعى اليها هذه السلطات بالنسبة الى فلسطين والفلسطينيين .

٣ ـ الخيارات المتاحة للفلسطينيين

حتى الان كنت أعرض المأزق الراهن الذي حشرت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بسبب التحرك السياسي الدولي الذي نجم عن حرب تشرين الاول والتزام مصر وسوريا بما وصل اليه هذا التحرك من ترتيبات واجراءات - مع التحفظ بان الموقف السوري المعلن لم يذهب بعيدا بمقدار ما ذهب الموقف المصري .

ومن الضروري الان ان نسأل : ما هي الخيارات المتاحة للفلسطينيين بعدما كثر الكلام عن عقد مؤتمر للسلام يهدف الى التوصل الى تسوية سياسية نهائية لما يسمى « ازمة الشرق الاوسط » او « الصراع العربي الاسرائيلي » تشمل وتلزم الدول العربية المتاخمة لاسرائيل والفلسطينيين واسرائيل معا ؟

نظريا ، هنالك ثلاثة خيارات او بدائل : (١) ان تقول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية « نعم » واضحة وثابتة للمؤتمر انطلاقا من تقييمها للمعطيات

السياسية الفلسطينية والعربية والدولية ، وان تلجم طموحاتها التحريرية مرحليا الى ان تتوافر لها ظروف نضالية افضل في المستقبل - مدركة في الوقت نفسه ان منطق القبول والاشتراك بالمؤتمر يستلزم القبول بنتائجه المحدودة جدا بالنسبة الى الفلسطينيين ، وما هو اكثر اهمية وخطورة ، باعطاء الشرعية لاسرائيل والاعتراف بها • (٢) على النقيض الآخر ، ان تقول قيادة منظمة التحرير « لا » واضحة وقوية للمؤتمر ، رافضة بذلك مبدأ المؤتمر من الاساس لان هذا المؤتمر سيسعى الى « تسوية سياسية » تعني في الواقع التخلي عن مبدأ التحرير لازالة الاستعمار الصهيوني عن فلسطين • (٣) الخيار المتوسط او التوفيقي ، وهو ان تقول منظمة التحرير الفلسطينية « نعم » لحضور المؤتمر ، ثم تحضره كممثلة للشعب الفلسطيني وتقول « لا » لاطاره ولمنطق القرار الرقم ٢٤٢ وتصر على اهدافها التحريرية •

هذه الخيارات جميعها مطروحة الان وبالحاح للنقاش والتحليل ، والمطلوب الخروج بتصورات لما يترتب على كل خيار من نتائج وبكيفية اقدام المقاومة على فتح ثغرة في المأزق الذي تجد نفسها فيه • على ان الاهتمام بمناقشة هذه الخيارات وبالمأزق الآني ينبغي الا ينفصل عن السعي الى وضع تصور مستقبلي طويل المدى ، ذلك ان للتاريخ استمرارية لا يجوز اغفالها او تجاهلها، كما ان هنالك علاقة جدلية تربط كل مرحلة بالمراحل التي تليها مما لا يسمح بالاكتفاء بحل المشكلة التي خلقتها المرحلة الراهنة من دون الانطلاق الى تصور اثر « الحل » الآني على طبيعة المراحل اللاحقة • من هنا فانني اركز على وجوب امتحان كل مرحلة وكلخطوة مرحلية مقترحة او مطروحة للبحث امتحانا دقيقا وحريصا بغية التأكد مما تحبل به هذه المرحلة من مراحل مقبلة ، وكيف يؤثر التصرف في شكل ما في مرحلة ما على طبيعة المراحل المقبلة ومنحاها • اما اهمية هذا التركيز ففي ان اهمال العلاقة الجدلية بين المراحل - تلك العلاقة القائمة على طبيعة كل مرحلة ومضمونها وحدودها وقيودها - من شأنه ان يوصل المحلل الى استنتاجات نهائية خاطئة وفي غاية الخطورة ، وان يوحي بنمط من التصرف السياسي لا يخدم الاهداف المعتمدة اطلاقا •

أ - الخيار الاول : « نعم » لمؤتمر السلام

لا ريب ان التوجه صوب هذا الخيار يقوم على تصور معين لثلاث قضايا خطيرة هي : (١) تمثيل الفلسطينيين ، (٢) انقاذ الضفة الغربية وقطاع غزة من الوقوع تحت الحكم الهاشمي ، (٣) رعاية مصلحة الشعب الفلسطيني في تجمعاته المختلفة خارج فلسطين المحتلة • وفي اختصار يمكن ان يقال دفاعا عن القبول بالمؤتمر والاشتراك فيه والاكتفاء بما يمكن ان ينجم عنه من نتائج ضمن حدود اطار القرار ٢٤٢ ان اتخاذ موقف « ايجابي » من الموضوع برمته ضروري للاسباب الآتية :

١ - من حيث الشكل ، يقول البعض انه ينبغي ان يتوقف الفلسطينيون عن « السلبية » التي عانوا الكثير وخسروا الكثير بسببها منذ صدور وعد بلفور، وان يعتمدوا « الايجابية » المسؤولة في التصدي للتحديات السياسية التي تجابههم •

ان استخدام مصطلحي « السلبية » و « الايجابية » على هذا النحو يقصد به الارهاب الفكري - ذلك ان الالتزام الثابت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في وطنه ينعت بالسلبية او التصلب ، كما ينعت القبول بما هو دون ذلك بالايجابية او المرونة ، بحجة ان هذا القبول ما هو الا برمجة ومرحلة لعملية بلوغ الاهداف النهائية - اي ما هو الا مجابهة ذكية لمرونة الخصم ، ومقاربة براغماتية واقعية للظروف الموضوعية الاسرائيلية والعربية والدولية التي لا يجوز - ولا يمكن - تجاهلها •

انني من الذين يرفضون الرضوخ لهذا النوع من الارهاب الفكري • فالموقف الذي تطلق عليه صفة المثالية او التطرف او التصلب او السلبية (وكلها ادوات لفظية للارهاب الفكري) هو الموقف الذي لا يرتضيه من يطلق هذه الصفات • وهنا يحق لنا ان نتساءل : هل كانت التيارات الفكرية والسياسية الكبرى اكثر

حالة يمكنها الايصال الى « تسوية نهائية » ، ذلك ان وضعا كهذا سيحمل في احشائه بذور استمرارية الصراع ما دام الفلسطينيون يرفضونه وتشاركهم في ذلك قوى الرفض الملتزم في العالم العربي باسره ٠

٣ - اقوى الحجج التي تطرح دفاعا عن الذهاب الى مؤتمر السلام المقبل ان « مصلحة الشعب الفلسطيني » تتطلب ذلك ٠ والواقع ان هذه المصلحة المفروض ان يحميها ذهاب منظمة التحرير الى مؤتمر السلام وقبولها بالتالي بالضفة الغربية وقطاع غزة كدولة فلسطينية (ان تم لها حتى ذلك) - ان هذه المصلحة لم تحدد بعد في شكل واضح ومرض ٠ كما ان فلسطينيي الضفة الغربية والضفة الشرقية وسواهم لم يسألوا عما يعتبرونه مصلحتهم الحقيقية ، انما يحدد كل فريق او كل محلل هذه المصلحة كما يحلو له ٠

على ان انعكاسات التطورات السياسية الاخيرة ، كما نقلت الى بيروت من اشخاص موثوقين في كلتا الضفتين ، تؤكد تمسك الفلسطينيين بمبدأ التحرير الكامل ولو اضطروا الى العيش لسنوات مقبلة في ظل القهر والعذاب النفسي بل المعيشي - في ما عدا اصحاب المصالح الاقتصادية الضالعة الذين يضعون هذه المصالح الخاصة قبل المصلحة القومية العامة والذين في معظمهم لا يتحلون بمناقبية نضالية ٠

انني اعترف ان هذا الاستقراء المرتكز على آراء عدد محدود من الناس لا يجوز ولا يمكن أن يشكل أساسا صلبا لاستخلاص استنتاجات عامة ذات خطورة تتعلق بالمستقبل للشعب الفلسطيني باسره ٠ ولذلك فانني انتقل الى ما هو ذو دلالة أكبر بالنسبة الى الشعب الفلسطيني، من خلال التساؤل ما اذا كانت مصلحة الفلسطينيين النازحين الذين يقيمون خارج فلسطين المحتلة (في الضفة الشرقية وفي لبنان وسوريا والخليج العربي وسواها من المواقع) ستحظى بالرعاية فيما اذا انشئت دويلة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٠ من أجل الاجابة عن هذا التساؤل دعنا نتخيل قيام دولة كهذه ، فماذا سيكون شكلها ومضمونها، وما هي قدرتها على رعاية مصلحة الشعب الفلسطيني ؟

ان دولة كهذه تقع داخل فكي الكماشة : شرق الاردن من جهة واسرائيل من

من رؤى في ذهن من طرحوها في الاساس وضميرهم ؟ الم تنطلق الاديان على هذا النحو ؟ والماركسية التي اصبحت تيارا عالميا ضخما ؟ بل الصهيونية ذاتها التي ترجمت الى دولة بعد نصف قرن من ظهورها كحلم او تصور مثالي ؟ ثم الا تتمتع فكرة التحرير الكامل لفلسطين بعناصر موضوعية ، حقيقية وملموسة وقوية ، تجعلها أقرب منالا بكثير من « الاحلام » التي تجسدت حقائق على المسرح السياسي العالمي ؟

٤ - ان انتزاع حق تمثيل الفلسطينيين من خلال تسلم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الدعوة الى الاشتراك في المؤتمر امر في غاية الاهمية ، خصوصا اننا امام ادعاء النظام الاردني اهليته لتمثيل الفلسطينيين لان المملكة الاردنية في « ضفتيها » تضم اكبر مجموعة من الفلسطينيين ٠ ان التنازل عن حق تمثيل الفلسطينيين للنظام الاردني - عدا انه يتضمن موقفا خاطئا من موضوع التمثيل - يتناسى ما حل بالفلسطينيين على يد هذا النظام قتلا واذلالا في ايلول ١٩٧٠ ومطلع صيف ١٩٧١ ٠

يمكن الرد على هذا المبرر بالقول ان الاردن سيدعى على اي حال الى حضور المؤتمر ، لانه - من الوجهة الرسمية - كان يمارس السلطة والسيادة في « الضفة الغربية » عند قيام حرب حزيران ١٩٦٧ ٠ وليس في مقدور الفلسطينيين ان يمنعوا السلطة الاردنية من حضور المؤتمر وادعاء حق تمثيل الفلسطينيين في حين يقيم مئات الالوف من هؤلاء في الضفة الشرقية وفي حين لا تزال الضفة الغربية تعتبر ، الى ان يتبدل وضعها السياسي ، جزءا من المملكة الاردنية الهاشمية ٠

غير ان ما هو اكثر دلالة بكثير هو ان العالم اصبح يدرك - ويعترف - بان الفلسطينيين هم المؤهلون لان يتكلموا عن قضيتهم ويحددوا حقوقهم ويطالبوا بحق تقرير مصيرهم ، وبان حركة المقاومة التي حملت السلاح باسم الفلسطينيين ودفاعا عن حقهم في وطنهم هي ضمير الشعب الفلسطيني غير المنازع ٠

ولست اعتقد ان دولة ما تعتقد في شكل جاد قيام اي فريق آخر بالتحدث باسم الفلسطينيين بما يخرج عن مضمون ارادتهم يمكن ان يخلق

جهة اخرى ، ستكون جسر اتصال بين اسرائيل والبلدان العربية وستكون على الارجح خزانا ضخما لليد العاملة الرخيصة تحت تصرف الاقتصاد الاسرائيلي من جهة ، وثغرة تتسرب منها المصنوعات الاسرائيلية الى البلدان العربية من جهة اخرى . فهل يجسد هذا المصير «مصلحة الشعب الفلسطيني» ؟ .

ثم – فوق هذا – كيف ستحل هذه الدولة مشكلة النازحين ؟ ان الضفة الغربية وقطاع غزة ذات طاقات اقتصادية محدودة وضيقة جدا ، وقدرة دولة تقوم هناك على الوقوف على رجليها اقتصاديا ستكون ضعيفة جدا . وبالتالي ستكون هذه الدولة ، فيما لو أقيمت ، عاجزة عن استيعاب الفلسطينيين النازحين : وبالتحديد ستقتصر القدرة الاستيعابية للدولة على سكان الضفة الغربية المقيمين حاليا هناك ، مضافا اليهم الفلسطينيون الذين نزحوا من الضفة الغربية خلال حرب حزيران ١٩٦٧ . اما النازحون الذين كانوا يقطنون الاراضي التي احتلتها اسرائيل في ١٩٤٨ و١٩٤٩ فستظل مشكلة استيعابهم من دون حل – وهؤلاء يبلغ عددهم نحو مليون ونصف مليون . (وعلى الارجح ستقع مضايقات جديدة على هؤلاء اذ سيضغط عليهم في عنف للذهاب الى « دولتهم » بدلا من البقاء حيث هم).

فماذا يحل بهؤلاء النازحين ؟ وهل معنى قيام الدويلة القبول الضمني بتوطين هؤلاء في العراق او الجزائر او سوريا مثلا ؟ ومن سيتحمل مسؤولية نقلهم قسرا من المواقع التي يعيشون فيها حاليا الى مواقع التوطين ، وسيتحمل مسؤولية اكراه البلدان المستهدفة على توطينهم ؟ ونضيف انه ينبغي الا ننسى ، في هذا السياق ، ان سكان قطاع غزة يزدحمون في شكل خطير ، وليس من المعقول ان تظل الكثافة السكانية في القطاع على ما هي . ولذلك فستكون « الدولة الفلسطينية » اعجز عن استيعاب الفائض السكاني في قطاع غزة ، ناهيك بالنازحين منها عام ١٩٦٧ .

يثير الاهتمام بـ « مصلحة الشعب الفلسطيني » وادعاء رعاية هذه المصلحة قضايا وتساؤلات أخرى . فيقال مثلا ان قيام الدولة لن يكون نهاية المطاف وانما مرحلة في مسيرة التحرير الطويلة . وحبذا لو كان في الامكان اثبات هذا الادعاء . فقبول الاطراف التي سترعى مؤتمر السلام والتي تشترك فيه كدول

معنية ، بقيام دولة فلسطينية سيكون مشروطا بالتوقف عن أية نشاطات او تهديدات «عدائية» موجهة من بلد الى آخر (ضمن منطوق القرار الرقم ٢٤٢)، وسيصار حتما الى اتخاذ الاحتياطات والاجراءات والروادع اللازمة للتحقق من عدم الاخلال بهذا الاشتراط . ولعل أبرز هذه الروادع سيكون « اقامة مناطق مجردة من السلاح » ، مما نص عليه القرار الرقم ٢٤٢ . ولا يسعني أن أتخيل ان اسرائيل ستكون بين هذه المناطق ، وانما سيناء والجولان والضفة الغربية هي المرشحة لتكون مجردة من السلاح . وستشمل الروادع أيضا قيودا على كل نشاط أو جهد سياسي أو ثقافي من شأنه أن يجعل من الدولة بؤرة ثورية وأن يحفظ جذوة النضال حية لدى السكان.

يضاف الى هذا أن قبول الفلسطينيين بالدولة ضمن اطار مؤتمر السلام سيعني اعتراف الفلسطينيين رسميا باسرائيل ومهر الاعتراف بتوقيع ممثليهم في المؤتمر ، فضلا عن اعتراف البلدان العربية المشتركة وتوقيعها . فكيف سيتاح للدويلة عندئذ وبعد أن تكون قد كبلت بكل القيود الممكن تخيلها أن تسمح ضمن حدودها بقيام حالة نضالية فعالة من أجل تحرير فلسطين الكامل ؟

آخيرا – أيضا بالنسبة الى دور قيام الدويلة في رعاية مصلحة الفلسطينيين – يصح التساؤل ما اذا كانت المصلحة الفلسطينية في المدى القصير ، فيما لو تحققت جدلا ، تتطابق مع مصلحة الفلسطينيين القومية والمصيرية في المدى الطويل . على العكس ، انني أدعي أن الحرص على المصلحة الآنية يعمل ضد الحرص على المصلحة المستقبلة التي لا يضمنها الا تحرير فلسطين بأكملها وعودة الفلسطينيين الى وطنهم ليمارسوا فيه ومن خلاله حق تقرير المصير وليبنوا فيه المجتمع الديموقراطي المتحرر الذي ناضلت المقاومة سنوات طوالا من أجله ، ومن أجله استشهد الوف الرجال والنساء .

٤ – يدعي البعض أن ذهاب منظمة التحرير الفلسطينية الى مؤتمر السلام المقبل وخروجها منه ظافرة بدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة انما يخدمان اغراض التحرير في المدى الطويل ، على أساس ان مجرد اضطرار اسرائيل الى الانكفاء حتى المواقع التي كانت ضمنها في ٤ حزيران ١٩٦٧ ، وضمان أمن

اسرائيل ، وتحقيق السلام في المنطقة ، وبالتالي زوال المبررات التوسعية التي كانت تدعيها الصهيونية والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، من شأنها معا ان تعمل على زوال الديناميةالصهيونية بل على زوال اسرائيل ذاتها التي يتهددها خطر السلام بأكثر مما يتهددها خطر الحرب .

لن أتوسع في شرح وجهة النظر هذه فلقد عرضها الكثيرون من الاجانب (غربيين وشرقيين) ومن العرب . لكنني ارغب في أن أوضح بعض المآخذ على هذاالتحليل وما ينبثق عنه من استنتاجات . فقد يكون صحيحا أن الصهيونية - كما رآها آباؤها و « بطاركتها » - قد ضعفت فاعليتها كثيرا ، بل لنفترض هذا جدلا . لكننا لا نستطيع ان ننتقل من هذا الافتراض في شكل آلي وتلقائي الى الافتراض ان التمسك باسرائيل كدولة ؛ وبمجتمعها المتميز ، قد ضعفت فاعليته هو الاخر كذلك . على العكس ، فان من المنطقي القول ان التمسك بالدولة يقوى على حساب التمسك بالصهيونية كعقيدة استنفدت اغراضها .

ولئن صح كذلك أن المعونات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل ستنخفض في شكل ملحوظ اذا حل السلام في « الشرق الاوسط » ، مما يترتب عليه ضعف الاقتصاد الاسرائيلي وانخفاض قدرة اسرائيل على الاستمرار في تمويل مؤسسة عسكرية ضخمة وحديثة التجهيز كما هو الحال الان ، فان الادعاء الاكثر صحة هو أن اسرائيل ستعوض المعونات الاقتصادية بالمكاسب التي ستجنيها من التفاعل الاقتصادي مع البلدان العربية التي ستفتح أمامها آفاقا اقتصادية جديدة كجزء من « حالة السلام » التي تكون قد قامت في المنطقة ، وبالمكاسب التي ستجنيها من تطوير اقتصادها ليصبح اكثر تركيزا على الصناعات التكنولوجية والعسكرية وعلى الصادرات المتزايدة لهذا القطاع « الما بعد الصناعي » . ولئن ضعف الاقتصاد الاسرائيلي على رغم هذا كله فان ذلك سيعني مجرد انخفاض معدل النمو الشاهق الذي حققته اسرائيل في شكل عام ليحل محله معدل للنمو أكثر شبها بالمعدلات التي عهدتها البلدان العربية غير النفطية منذ الحرب العالمية الثانية ، او سيعني ضغط تصاعد مستويات الاستهلاك الخاص والعام . لكن هذا لا يعني في الضرورة تفتت المجتمع الاسرائيلي او اضمحلال الدولة .

كذلك فان التناقضات الاجتماعية داخل اسرائيل ، وهي قضية خطيرة وستزداد على الارجح خطورة في ظل السلام ، لن يسمح لها هي الاخرى بأن تؤدي الى تفتت المجتمع واضمحلال الدولة مهما بلغت حدتها . ولا يستطيع المحلل الموضوعي ان يفترض قيام « حالة انتحارية مجتمعية في اسرائيل » ليصل من خلال هذا الافتراض الى الاستنتاج ان المجتمع الاسرائيلي سيسمح لاوضاعه بأن تتدهور حتى الانتحار السياسي !

اذن ، لا يبقى امامنا الا القول ان الذين يستبشرون خيرا بحالة السلام على اعتبار انها ستؤدي الى اضعاف اسرائيل (ان لم يكن زوالها) - ان هؤلاء ينشدون الاستسهال والحلول العجائبية بديلا عن النضال التحريري المضني ، وليس تفاؤلهم المستقبلي أكثر من عذر ضمني لرفضهم تصور استمرار الحالة النضالية سنوات طويلة مقبلة او لتضايقهم من احتمال استمرار حالة كهذه .

ب ــ الخيار الثاني : « لا » لمؤتمر السلام

لقد برزت من خلال تقديم ومناقشة الخيار الاول القائل بوجوب الاشتراك في مؤتمر السلام الموعود والقبول بما سيخرج به من تسوية سياسية ، ملامح الخيار الثاني القائل برفض الاشتراك وبالالتزام بالهدف التحريري الذي كانت حركة المقاومة قد اختارته لنفسها وللشعب الفلسطيني وناضلت من أجله . أي أن عددا من الحجج الاساسية التي تدعم هذا الرفض الملتزم قد برزت ضمنا أو صراحة في التحليل الوارد في القسم الذي مر من هذا البحث .

يمكن أن نقسم الحجج التي تعمل لمصلحة اعتماد الخيار الثاني مجموعتين رئيسيتين : الواحدة تدور ضمن المدى القصير وتعنى بالامور الخارجة عن نطاق المجتمع العربي والمتعلقة في الدرجة الاولى بتوازن القوى الراهن وبما يترتب عليه ، والثانية تعنى بجوهر المسألة اي بالاعتبارات البعيدة المدى المتصلة بالتصور المستقبلي لقدرات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى .

تضم المجموعة الاولى نقاطا عدة لعل أفضل صيغة لعرضها هي طرح بعض التساؤلات حولها :

١ ـ التساؤل الاول : هل نتوقع فعلا تسوية سياسية سريعة في ضوء ما نعرفه عن المواقف والقناعات الاسرائيلية والعقائدية الصهيونية ؟ وهل ان ما حصل بفضل حرب تشرين الاول قادر علـى احداث تبدل اساسي في هـذه المواقف والقناعات والعقائدية ، وفي تركيب وتوازن القوى فـي المجتمع الاسرائيلي ومؤسساته الفاعلة ؟

في اعتقادي أن حرب تشرين الاول اوجبت على الاسرائيليين اعادة نظـر جذرية وعميقة في بعض مواقفهـم وبعض قناعاتهم ، وان كنت أعتقـد ان العقائدية الصهيونية اعمق وأقوى من أن تتأثر بنتائج هذه الحرب في حجمها المعروف • ومهما يكن من أمر فان اعادة النظر لا تؤدي في الضرورة الى خلق جو أكثر ملاءمـة لتحقيق تسوية سياسية مرضيـة للعرب • فلا تزال المعادلـة الاساسية كما أراها ـ وهي معادلة تحتل أهمية كبيرة في اطار تفكيري ـ ان أقصى ما ترضى الاوساط الاسرائيلية الحاكمة بقبوله وتستطيع معه الاحتفاظ بمراكز الحكم ، لا يزال في شكل ملحوظ دون الحد الادنى الذي ترضى به الاوساط العربية الحاكمة والموافقة على مؤتمر السلام وتستطيع معه الاحتفاظ بمراكـز الحكم • ونستطيع وضع المعادلة نفسها ضمن الاطار الفلسطيني ايضا •

ان خطورة هذه المعادلة لا تكمن في علاقتها بلعبة الحكم السياسية فحسب ، انما ايضا في القناعة الاسرائيلية بأن حرب تشرين الاول على رغم دلالاتهـا ـ أو بسبب هذه الدلالات ـ ينبغي ان تكون حافزا على نشدان مزيد من القوة الذاتية ومزيد من الدعم الاميركي لا من أجل تدعيم التوازن النسبي المستحدث بين العرب واسرائيل والقبول بمنطقه والانكفاء بموجبه ، انما من اجل استعادة ما يمكن استعادته من التفوق الواضح الذي كانت اسرائيل تتمتع به عسكريا وبالتالي سياسيا •

ان دولة كأسرائيل ، بعقيدتها الصهيونية الاساسية ، وباختبارها خلال ربع

قرن ، لن تقبل بسهولة فقـدان الحالة السابقة التي كانت تتيح لهـا الارتياح والطمأنينة القائمين على التفوق من أجل احلال حالة جديدة افضل بالنسبة الى دول الطوق العربية ، على رغم « المقبلات » والمغريات التي ستعطى لاسرائيل ضمن اطار الحالة الجديدة ، أي على رغم السلام والاعتراف بالحدود الآمنة • والسبب في طرحي هذا هو اعتقادي ان اسرائيل ستشعر أن مجرد حدوث حالة من التوازن النسبي العسكري بينها وبين العرب انما يشكل في ذاته تهديدا لأمنها في المدى الطويـل وبالتالي يشكل حافزا ملحا لها للعمل علـى افشال ترتيبات السلام وعلى كسب الوقت ريثما تستعيد تفوقها العسكري وتستطيع عندئذ ـ مع استمرار المظلة الاميركيـة الواقية ـ ان تطمئن الى وجودها فـي مضمونه وحجمه المقبولين لديها •

بعبارة اخرى ، ان اسرائيل لن تأخذ بمنطق التوازن النسبي العسكري الجديد وتقبل به في شكل جامد وبالبساطة التي يعتقدها الكثيرون ، وانما ستتحدى هذا المنطق وتقوض مرتكزاته في حركية وسرعة من اجل العودة الـى منطق تفوقها العسكري أي الى حالة عدم التوازن العسكري السابقة لحرب تشرين الاول• وفي رأيي اننا لسنا في حاجة الى سوق الكثير من البراهين في مصلحة هذا التحليل ، اذ يكفينا اولا ان نعيد الى الاذهان مرتكزات اسرائيل والصهيونية بالنسبة الى الهجرة والاستيطان والتوسع والامن الجغرافي ، وهي مرتكزات ثابتة تعود عمليا الى العام ١٩٤٨ ونظريا الى ما قبل ذلك بكثير ، وثانيا ان نعيد الى الاذهان التصريحات الاسرائيلية الرسمية المتعددة التي صدرت بعد وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الاول والتي لم تنم عن شيء من « التنازلات » الجوهرية بالنسبة الى القدس والجولان وشرم الشيخ والدولة الفلسطينية في جزء مـن أرض فلسطين • واذا كان تحليلنا يقودنا الى توقع اقدام اسرائيل على التصلب بالنسبة الى الانسحاب من سيناء والجولان ، فهو يقودنا بالاولى الى توقع مقدار اكبر من التصلب بالنسبة الى فلسطين والفلسطينيين •

٢ ـ قد يقال طبعا ان الموقف الاميركي تبدل الى مدى يسمح بالاعتقاد بامكان قيام الولايات المتحدة بالضغط الفعال على اسرائيل لتقبل بشروط للتسوية يمكن

ان تقبل بها دول الطوق ويرضى بها الفلسطينيون . وهنا يصح التساؤل اذا كان حجم الانجاز العسكري العربي يسمح بتفاؤل كهذا .

جوابي « لا » . ذلك أن الانجاز العسكري العربي لا يتمتع بمقدار من الحسم يسمح بالتفاؤل الواسع . والولايات المتحدة كفلت لاسرائيل وستحاول مستقبلا ان تكفل أن يظل العرب أعجز عن ان يحققوا انجازا عسكريا حاسما . وبالتالي فستسعى الى ترجمة الانجاز العسكري العربي المحدود الى تحسن سياسي محدود في وضع دول الطوق المعنية مباشرة بنتائج حرب حزيران ١٩٦٧ . بل لعل التحسن السياسي الذي ستسمح اميركا به سيكون اكثر محدودية من الانجاز العسكري نفسه ، بالنظر اولا الى ضغوط القوى اليهودية الصهيونية والقوى الاخرى المؤيدة للصهيونية داخل المؤسسة الاميركية الحاكمة وخارجها في شتى الحقول والقطاعات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاعلامية ، وثانيا : بالنظر الى فهم أميركا لمصالحها في منطقتنا ودور اسرائيل في رعاية هذه المصالح وحمايتها ، وأخيرا بالنظر الى التهافت السياسي الذي يبديه بعض العرب تجاه الولايات المتحدة والذي ادى ويؤدي الى تقديم تنازلات ضخمة لا تقابلها ولن تقابلها مساندة حسية وملموسة لهم من الولايات المتحدة .

قد يقال ردا على هذا أولا ان جو الانفراج الدولي سيحمل الولايات المتحدة على فرض موقف جذري جديد على اسرائيل يمكن ان يرضي مصر وسوريا والفلسطينيين ، وذلك من أجل الحفاظ على المنحى الجديد للعلاقات الاميركية - السوفياتية ، وثانيا أن ضغط البلدان العربية المصدرة للنفط على أوروبا واليابان واميركا ذاتها من شأنه ان يحمل الولايات المتحدة على « قص اجنحة » اسرائيل الى حد يرضى معه العرب المعنيون بشروط التسوية التي ترضى بها اسرائيل في وضعها الجديد .

أما بالنسبة الى جو الانفراج فان ابرز ما بدر في صدده هو ان الولايات المتحدة أعطته المقام الثاني في أولوياتها عندما وضعت على الرف الاتفاق التجاري مع الاتحاد السوفياتي من أجل الضغط على هذا البلد لتسهيل هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل ، وفي ما بعد عندما اعلنت حالة الاستنفار النووي العالمي دعما منها لأمن اسرائيل ، مما يدل على ان هذا الامن كان في المرتبة الاولى من

اهتماماتها وأولوياتها . وهنا بالذات علينا أن ندقق في جدية تبريرات اعلان حالة الاستنفار . انني استبعد كثيرا ان تكون الولايات المتحدة اعتقدت في صدق ان الاتحاد السوفياتي كان سيتحرك عسكريا في شكل جارف كان يمكن أن تنجم عنه مجابهة نووية اميركية - سوفياتية . فلا الاتحاد السوفياتي يرضى بقيام حالة كهذه تتعرض فيها ملايينه للفناء من أجل العرب ، ولا الولايات المتحدة ترضى بحالة تتعرض فيها ملايينها هي الاخرى للفناء من اجل اسرائيل . وكلا البلدين يدرك موقف البلد الآخر في هذا الصدد .

يبقى أمامنا الاحتمال القوي أن تكون الولايات المتحدة قامت بمقامرة محسوبة ومكفولة النتائج لمصلحة اسرائيل . لكن المقامرة ، وان لم تكن تحمل في اذهان المقامرين أو ذهن الاتحاد السوفياتي احتمال المجابهة النووية في شكل جاد ، الا انها آذت جو الانفراج الدولي على أي حال ، ومن الناحية الاخرى أعطت مصداقية جديدة للدعم الاميركي الثابت لاسرائيل . وبالتالي فانني لا ارى اية مؤشرات تدعو الى الاستنتاج ان الموقف الاميركي تبدل بفضل جو الانفراج الدولي في شكل يسمح بتوقع اقدام الولايات المتحدة على الضغط على اسرائيل بفاعلية للقبول بتسوية يقبل بها العرب - ويقبل بها الفلسطينيون في شكل خاص .

في الناحية الثانية هناك « سلاح النفط » . وهنا ايضا اثبت اقتناعي بأن هذا السلاح ، على أهميته وخطورته ، يظل ثانويا ولا يمكن ان يؤدي الى نتائج حاسمة سياسيا ما لم ترافقه حالة نضالية مسلحة أي قيام معركة عسكرية فعالة، كما انه لم يبرز الا في اثناء القتال وقد بدأت تثار تساؤلات حوله الان بسبب وقف اطلاق النار والنزوع صوب محادثات السلام . ولعل اثر استخدام النفط في المجابهة على سياسة اميركا على أي حال في حاجة الى شيء من التوضيح ، بالنظر الى الدور الاميركي المركزي في دعم اسرائيل . فمن الثابت ان الولايات المتحدة ستتضرر اقتصاديا ومعيشيا من حجب النفط العربي عنها لفترة غير قصيرة ، وسيكون حجم الضرر اكبر فيما لو تم تأميم المصالح النفطية الاميركية في العالم العربي بحيث امتدت آثار استخدام النفط كسلاح الى ميزان المدفوعات الاميركي ووضع الدولار العالمي فهزته من اساسه . غير ان اميركا في امكانها ان تتحمل الوضع الحاضر شهورا عدة مقبلة على رغم صعوباته ومضايقاته وعلى

رغم برد الشتاء المقبل وانخفاض نشاط الاقتصاد الاميركي ، بفضل موجوداتها النفطية وامكان الاقتصاد باستخدام النفط او تقنينه عند الاضطرار والتعويض الجزئي للنفط العربي ، واخيرا بفضل تحسن وضع الميزان التجاري الاميركي في الشهور التسعة الاولى من السنة الحالية ٠

أما اوروبا واليابان فعلى رغم انخفاض كمية ما يصلها من النفط العربي وقيامها بالتالي بالضغط على الولايات المتحدة لتجري تبدلا اساسيا في سياستها ، ستظل عاملا ثانويا غير حاسم في اجراء هذا التبدل ، بالنظر الى ثبات موقف الولايات المتحدة الاساسي من اسرائيل كما حاولت ان أبين في الفقرات السابقة ٠ ولا ننس ان الولايات المتحدة قادرة بدورها على القيام بضغط اقتصادي معاكس على العرب (من خلال منع بعض السلع الاستهلاكية والانمائية الاساسية عنهم أو من خلال تجميد الارصدة العربية مثلا) ، او على القيام بضغط سياسي عسكري معاكس من خلال تفتيت الموقف العربي (كما هو حاصل الى حد ما حاليا) ومن خلال التهديد بمنع الاسلحة عن البلدان التي تبتاع أسلحتها من أميركا ، أو بالتلويح بتهديدات أخرى غامضة الاهداف كما فعل كيسينجر في مؤتمره الصحافي في ٢١ تشرين الثاني ٠

وأخيرا ، فهنالك تصريحات اميركية رسمية متعددة وعلى أعلى المستويات فحواها أن الولايات المتحدة لن ترضخ « للابتزاز النفطي » في رسم سياستها بالنسبة الى اسرائيل ٠ ومع ادراكي ان هذه التصريحات توحي بها جزئيا ضرورات الحرب النفسية التي تشنها اميركا ضد العرب ، الا ان استقراء عدد من المؤشرات يحملني على الاعتقاد ان الولايات المتحدة جادة في اصرارها على عدم اجراء تبدل جوهري في سياستها الداعمة لاسرائيل ، بسبب اصرارها على أن أمن اسرائيل جزء من أمنها ٠ وعلى أي حال ينبغي ان نذكر ان استخدام النفط سلاحا يظل محدود الفاعلية ما دامت بلدان النفط لا تظهر الدليل القاطع على رغبتها في اطالة أمد هذا الاستخدام لكي يصبح فعالا ٠

أنتقل الان الى المجموعة الثانية من الحجج التي أسوقها ضد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر السلام ، وهي تتعلق بجوهر المسألة أي

بالاعتبارات البعيدة المدى المتصلة بالتصور المستقبلي لقدرات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ٠ وهنا ايضا سأطرح عددا من التساؤلات :

١ - التساؤل الاول والاكثر خطورة في رأيي : هل أن الفلسطينيين والعرب القائلين بوجوب اشتراك منظمة التحرير في المؤتمر والقبول بما سيتمخض عنه قد قطعوا الامل من المجتمع العربي ومن الاجيال القادمة وقدرتها على التحرك النضالي التحريري مجددا ؟ ان الحكم الضمني بعدم القدرة على التحرك مستقبلا يكاد يكون حكما عنصريا على العرب ، يجيء في وقت حدثت انتفاضة عربية رائعة بعد هزيمة ١٩٦٧ المشينة ٠

قد يقال طبعا أن ما يبدو كأنه فقدان الامل ان هو الا اعتراف واقعي بقدرة الدولتين الكبريين ومن ورائهما المجتمع الدولي الفاعل على لجم طموحات النضال العربي التحريري حاضرا ومستقبلا ٠ والجواب انه لا يستطيع الا الاغبياء انكار القدرات العسكرية والسياسية الهائلة التي تتمتع بها الدولتان الكبريان ٠ لكن هذا شيء ، والقول ان هاتين الدولتين ستكونان مستعدتين في استمرار لتعبئة قدراتهما في خدمة حراسة الوضع الراهن ضد النضال العربي التحريري ، شيء آخر ٠ وعلى أي حال ، فلا يستطيع احد ضمان استمرار المعادلات الدولية في المستقبل على ما هي عليه الان ، او الافتراض ان الطاقات النضالية العربية لن تتفجر في شكل قادر على تحدي الارادة الخارجية ٠ ولسنا في حاجة الى سوق الادلة على ما استطاعت حركة التحرير في الجزائر وفي الهند الصينية من تحقيقه ما أن توفرت ارادة النضال وتوفرت للارادة هذه قاعدة شعبية ومادية صلبة ٠ بل ان حرب تشرين الاول ، على محدودية اهدافها ، فجرت طاقات عربية حكومية وجماهيرية كانت قادرة على تحقيق انجازات ضخمة لو أتيح لها مجال التعبئة وفرصة الاشتراك في النضال من خلال استمرار الصراع المسلح مدة أطول ٠

اذن فالسؤال في النهاية يدور حول احتمال توفر ارادة النضال لدى العرب ، وتوفر القاعدة الصلبة ٠ ويقيني أن العرب قادرون على توفير الامرين ، فليس في مجتمعهم او تاريخهم او أرثهم الثقافي او النضالي ما يمنع ذلك او ما يسمح

بالاستنتاج انهم يعجزون عن مجابهة التحديات الكبرى . وعمليا ، اذا استمر النضال طويلا ونتج عنه تفتت في قدرة اسرائيل على الردع ثم الرد ، فلن يكون حتى في مجيء قوة اميركية لحماية اسرائيل تعويض لهذه لعجز قوتها الذاتية ، ويصبح بقاء اسرائيل عندئذ رهنا ببقاء قوات الحماية الاميركية . وهذا بالطبع ينسف من الاساس مبرر وجود الكيان الاسرائيلي المفترض ان يوفر بنفسه وبقدراته الملجأ الامين ليهود العالم .

وبالتالي فان التساؤل المطروح هنا يرتبط بتصورنا لدور حرب الشعب ، التي تشترك فيها قوات الفدائيين الى جانب الجيوش النظامية ، ضمن خطة متكاملة تتوزع فيها الادوار ويعين فيها توقيت الادوار في دقة وحرص . ولقد بشرت حركة المقاومة بقدرة حرب الشعب الهائلة في المجابهة مع الصهيونية واسرائيل ومن وراءهما ، وكانت مرتكزات هذا التبشير سليمة . ولست ارى ماذا استجد من العوامل الموضوعية غير ما كان قائما قبل تشرين الاول مما يسمح بتبديل النظرية التحريرية اليوم .

وأخيرا ، اذا قيل اننا في حاجة الى جسر نربط خلاله بين الحاضر المظلم والمستقبل المشع ، أجبنا اولا ان العدو نفسه يقيم لنا هذا الجسر ، بفضل تعنته وبفضل عملية الاذلال الاسرائيلية - الاميركية التي تمارس ضد بعض البلدان العربية ، مما يخلق فرصة ومبررا مثاليين لاستمرار النضال واطالة امده . وأجبنا ثانيا ان الالتزام الثابت بالتحرير في أوساط حركة المقاومة والحركة الوطنية العربية كاف للانتقال بارادة النضال من الحاضر القلق الى الغد المليء بالثقة والامل .

٢ - يتصل بهذا التصور المطروح في صيغة عامة تصور أكثر تحديدا فحواه أن العالم العربي اليوم ليس كله متهالكا على التسوية السياسية المبتورة كالشيء الوحيد الممكن الحصول عليه ، والمحطة النهائية للطموحات العربية. فهنالك دول عربية عدة لا تزال تصر على ضرورة استمرار النضال المسلح من أجل التحرير الكامل لفلسطين ، ناهيك بالجماهير العربية المعبأة نفسيا للنضال

والتضحية والتي انما تحتاج الى قيادات على المستوى نفسه من الصلابة .

هنا تبرز قضية تحتل مكانا مركزيا في التصور المستقبلي للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني . ان الذين ينصحون حركة المقاومة بالاشتراك في مؤتمر السلام الموعود وينصحون ضمنا بالقبول بالتسوية التي قد يتمخض عنها هذا المؤتمر بالنسبة الى قيام دولة فلسطينية في جزء صغير من فلسطين ، ينذرون ويحذرون في المقابل من الاخطار الضخمة التي تترتب على اتخاذ موقف الرفض .

من الاخطار التي يلوح بها المصير المظلم الذي يصيب النازحين المقيمين في البلدان العربية والعداء الذي سيجابهون به نتيجة تصلب قيادتهم ورفضها تشكيل دولة « تحل مشكلة النازحين » كما يقال . ولقد بينت في ما سبق مسألة عجز الدولة المقترحة عن حل مشكلة النازحين بما لا يضطرني الى ذلك مرة ثانية الان .

لكن الناصحين يمضون الى القول ان حركة المقاومة بالذات ستتعرض للاضطهاد وللتصفية الجسدية في بلدان الطوق بعد حلول التسوية السياسية ، لان هذه البلدان ستحاج بأنه لا مكان ولا دور للمقاومة بعد موافقة الاطراف العربية والاسرائيلية المعنية على التسوية وزوال حالة العداء بينها والتزامها بالتعهد بمنع كل صيغ العنف المتبادل او التهديد بالعنف . وجوابي ان حركة المقاومة ليست طفلا يتيما ليس هناك من يحميه . فهنالك قوتها الذاتية ، وهنالك الجماهير العربية التي لن تسمح للحكومات بقهرها وبتصفيتها وان نجحت الحكومات المعنية في تجميد نشاطها وفي ارغامها على تحمل تضحيات ثقيلة . وهنالك الدول العربية المتعاطفة مع المقاومة والقائلة بوجوب استمرار النضال . ان هذه الدول أكدت ان أبوابها مفتوحة لقوات المقاومة لتتجمع وتعيد التنظيم والتدريب ولتظل في حالة التأهب ريثما يختمر الوضع العربي نضاليا من جديد في بلدان الطوق ويسمح بالانتفاض على السلم الاميركي - الاسرائيلي من اجل تحقيق سلم حقيقي يقوم على اساس التحرير .

ومن سوء الحظ ، ان هذا الموقف النضالي السليم الذي يتمتع بأفق زمني طويل ويمتد الى ما هو ابعد من الوضع الراهن يتخذه معارضوه القابلون بالتسوية

والذين لا يحبون ان يروا ما هو ابعد من انوفهم ، دليلا على عدم الواقعية وعلى ضرورة سير المقاومة الفلسطينية ضمن مسيرة التسوية المبتورة • ذلك ان الرهان بين القائلين بالالتزام بالتحرير مهما طال امده ، والقائلين بالرضوخ لضغوط الساعة الراهنة ، يدور في الاساس بين فريق يراهن بثقة وبكل ما يملك على المستقبل العربي ، وفريق لا يرى ابعد من الحاضر العربي القلق فيرضى بما هو في متناول قبضة اليد الصغيرة ، ولا يراهن بشيء على المستقبل •

٣ ـ ثمة اعتبار آخر ذو شأن كبير بالنسبة الى استمرار النضال ، سأسجله في شكل فرضية تساؤلية : لنتخيل ان حركة المقاومة اشتركت في المؤتمر كما ينصح الكثيرون ، ثم فشل هذا المؤتمر في تحقيق اهدافه المحدودة ، أو توقفت مسيرة المؤتمر بسبب عودة القتال ، فكيف يكون في مقدور قادة المقاومة عندئذ ان يواجهوا قواعدهم وجماهيرهم الفلسطينية والعربية ، وكيف يكون في مقدور الساسة العرب الناصحين هم أيضا باشتراك المقاومة في مؤتمر التسوية ، مجابهة جماهيرهم ، بعد أن يكونوا قد تساهلوا في شأن حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية وتنازلوا عمليا عن الاصرار على القتال من اجلها ثم فشلوا فوق كل التساهلات والتنازلات ـ أو بسببها ! ـ وهل تبقى لهم بعد ذلك اية مصداقية ؟

٤ ـ ومن أسباب اختيار الخيار الثاني ، او سبيل الرفض الملتزم ، ان الناصحين بالاشتراك في أعمال مؤتمر التسوية يفعلون ذلك على اساس التمييز بين ما يسمونه الحقوق الراهنة والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ـ وهم يقصدون بالحقوق الراهنة ما يمكن الحصول عليه مع الكثير من الجهد في المرحلة الحاضرة ، كما يقصدون بالحقوق التاريخية ما يتطلب نضالا طويل المدى يترك أمره لعقود وأجيال في مراحل آتية • هنا يكمن تشويش خطير في حاجة الى توضيح وتصحيح • فوجوب السعي الى الحصول على الحقوق الراهنة امر لا يختلف حوله اثنان ، وفي ظني انه ليس هناك فلسطيني او عربي يعارض زوال الاحتلال الاسرائيلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة • لكن ما هو جدير بالتأكيد والتشديد ان الحصول على هذا الحق الراهن ينبغي الا يتم بفضل القبول باسرائيل

والاعتراف بها كما ينبغي الا يخلق حالة تجعل الحصول على الحق التاريخي أي تحرير فلسطين بأكملها اكثر صعوبة بكثير من خلال تكبيل الفلسطينيين والعرب بالقيود والروادع الفعالة لاجيال قادمة • اذن يتوجب الاشتراط ان يكون السعي من اجل « الحقوق الراهنة » مدخلا للسعي صوب الحقوق التاريخية ، لا حجر عثرة في هذا السبيل • ولست ارى كيف يمكن الحصول على الحقوق الراهنة ضمن التصور الذي حددت خطوطه في ما سبق ، من دون ايذاء الحقوق التاريخية اذى خطيرا • واذا كان الامر كذلك يصبح الحديث عن الفوز بالحقوق الراهنة شركا مخيفا •

جـ ـ الخيار الثالث : البديل التوفيقي بين النعم واللا

الخيار الثالث هو محاولة للتوفيق بين الخيارين الاول والثاني ، أي القبول بالاشتراك في مؤتمر السلام مع ما يتضمنه هذا القبول من نتائج وآثار ، أهمها قيام دولة فلسطينية في جزء من فلسطين في مقابل الاعتراف باسرائيل وبحدود آمنة لها والتعهد بايقاف جميع حالات العداء والعنف او التهديد بالعنف ، والرضى عن تجريد الدولة من السلاح ، وهو مضمون الخيار الاول ، ورفض الاشتراك في مؤتمر السلام والالتزام بهدف التحرير الكامل من خلال تحريك العالم العربي نضاليا لسنوات عدة مقبلة ، والاستعداد لتحمل ما يترتب على هذا الرفض الملتزم من تضحيات وآلام ، وهو مضمون الخيار الثاني •

تقول المحاولة التوفيقية بالقبول بالاشتراك في المؤتمر اذا وجهت الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية بالتحديد كممثلة للشعب الفلسطيني ، على اعتبار ان تسلم المنظمة دعوة كهذه يعني انتزاعها الاعتراف بحقها في تمثيل الفلسطينيين من الولايات المتحدة واسرائيل وحرمان اي فريق آخر سواء أكان النظام الاردني أو أي « كوزلنغ » او عميل فلسطيني من ادعاء تمثيل الفلسطينيين • وتمضي المحاولة التوفيقية الى القول انه يمكن عندئذ منظمة التحرير كسب موقع آخر هو الافادة من وجودها في المؤتمر لاستغلال منبره لعرض افكارها واهدافها حول

التحرير الكامل وحق تقرير المصير واقامة المجتمع الديموقراطي في فلسطين بعد التحرير • وهكذا تكون المنظمة قد اصابت ثلاثة عصافير بحجر واحد : اعتراف الخصم بأن المنظمة من دون غيرها تمثل الفلسطينيين ، طرح هدف المقاومة وهو النضال من اجل الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ، وعدم الاعتراف بشرعية اسرائيل وبالتالي عدم الالتزام بالاعتراف بها ضمن اية حدود •

يصطدم المرء هنا بعقبتين : الاولى ان مجرد القبول بحصور المؤتمر يعني ضمنا (على الاقل) القبول باطاره الذي هو القرار الرقم ٢٤٢ وبمتضمناته • والثانية ان الذهاب اليه ، على فرض تمكن منظمة التحرير من تجاهل حدود الاطار ، من اجل عرض اهداف وتصورات تخرج عن هذا الاطار ، سيؤدي حتما الى اخراج وفد المنظمة من المؤتمر لانه يرفض ان يتقيد بالخطوط الموضوعة للمؤتمر •

لو تصورنا جدلا تحقق هذه الخطوات وانتهاءها باخراج وفد المنظمة من المؤتمر، فانه ينبغي الاعتراف ان المنظمة تسجل عندئذ كسبا آخر هو جعل اختيار أي فريق سواها كممثل للفلسطينيين أكثر صعوبة بكثير بحيث لا يستطيع الممثل الجديد، كائنا من كان ، ان يتمتع بمقدار يذكر من المصداقية والاعتراف •

لا ريب ان هذه الصيغة التوفيقية تبدو ذات جاذب قوي • فهي توفر بعض المكاسب من دون أن يترتب عليها أي تنازل جوهري كالاعتراف بشرعية الوجود الاسرائيلي وما يستتبع ذلك من خطوات • الا أنها في رأيي لا تعدو ان تكون عملية « شطارة » اخراجية ليس الا • والمكاسب التي قد تنجم عنها ليست أكثر من كسب مناظرة خطابية • اذ لا تستطيع منظمة التحرير عمليا من خلال اعتماد هذه الصيغة احراز مكاسب نضالية بل على العكس قد يؤدي اعتماد الصيغة الى تنفيس الحالة النضالية • ولن يكون من السهل على أي حال تبرير الاشتراك في مؤتمر يدور حول تسوية هزيلة أمام قواعد حركة المقاومة وجماهيرها الفلسطينية والعربية • على انني ، من أجل الموضوعية ، أود ان اثبت ان الصيغة التوفيقية التي يتضمنها الخيار الثالث جديرة بأن تدرس في عناية في اوساط حركة المقاومة ، وأرجح انها بالتالي ستكون هي الصيغة التي سيؤخذ بها – على رغم اني اعطي احتمالات متواضعة جدا لبلوغ المؤتمر المرحلة التي

يجيء فيها دور الفلسطينيين للكلام ، لاعتقادي ان اسرائيل واميركا ستمطان المراحل الاولى التي سيدور البحث فيها حول الانسحاب من الاراضي المصرية ثم السورية مطا كبيرا كسبا للوقت وارهاقا لاعصاب العرب وامعانا في تمييع الموقف العربي – بحيث يتفجر الموقف من جديد اما على يد الاسرائيليين الذين يكونون قد كسبوا الوقت الكافي للاعداد ، واما على يد العرب الذين يكونون قد يئسوا من صدق نيات اميركا واسرائيل في صدد التسوية •

خلاصة واستنتاجات

كنت قد بدأت هذا البحث بالقول انه محاولة لتمحيص مختلف الخيارات المطروحة بالنسبة الى الفلسطينيين في هذه المرحلة ، واعتماد الخيار الذي يبرزه التحليل كأفضل الخيارات • على أن التزامي بالموضوعية في عرض ما يتراءى لي من احتمالات تكمن خلف كل خيار وتلحق به ، لا يمكن ان يضعني في موضع المحلل الفرنسي او الياباني الذي يستطيع ان يضع نفسه خارج المسألة المطروحة وان ينظر اليها ببرود تام • لذلك فانني لا أعتذر عن لهجة الالتزام بهدف التحرير الكامل التي تتبدى من خلال المناقشة ، ما دمت أتقيد – كما آمل اني فعلت – بشرط عدم التغرض المتعمد في اختيار الحجج والحجج المعاكسة •

لقد انطلق التحليل من الافتراض ان تحرير فلسطين هو الهدف الوحيد الذي يرضي توق الفلسطينيين الى ارض فلسطين والى ممارسة حق تقرير المصير فيها كشعب ذي سيادة ، والى اقامة مجتمع ديموقراطي حر وعادل خلو من العنصرية والاستغلال الطبقي او السياسي •

هذه كانت معطياتي الاساسية التي لم أناقشها لاني اعتبرها خارج حلبة المناقشة ولا تخضع للتساؤل ، ذلك لان قضية فلسطين والفلسطينيين كما اراها ليست مسألة او مشكلة تحل او تسوّى كما تحل مسألة الجبر مثلا ، او كما تسوى مشكلة خلاف على الحدود بين بلدين جارين لا تخضع سيادة أي منهما للتساؤل والتحدي • انما قضية فلسطين قضية بلد جرى استعماره واستيطانه بالقوة

ويجري تدعيمه من قبل الامبريالية الاميركية بالقوة ، وقضية شعب جرى اقتلاعه وطرده بالقوة ولا يزال يحرم حقوقه القومية ايضا بالقوة ـ وبالتالي انها قضية وطن مستعمر يتطلب تحريرا ، وشعب مقتلع يناضل من اجل عودته الى وطنه سيدا كريما ٠

على أنني ، وهذه معطياتي ، حاولت ان أمتحن قدرة الخيارات البديلة المتاحة للفلسطينيين على ارضاء التوق الطبيعي الى تحرير فلسطين ٠ ومع ان النقاش قد يبدو في بعض حالاته كأنه محصور بالسؤال ما اذا كان يليق بحركة المقاومة ان تشترك في مؤتمر التسوية ، الا انه في الاساس معني بالسؤال المركزي الاهم وهو ما اذا كان هذا الاشتراك يخدم هدف التحرير او لا يخدمه ، وما اذا كانت التسوية يصح ان تصبح بديلا للتحرير ٠ هذا السؤال المركزي هو المحك والامتحان الصحيح لسلامة خطوة الاشتراك والقبول بالتسوية ، او عدم سلامتها ٠

لقد تكشف البحث كما آمل عن عدد من النقاط التي يحسن بنا ان نجملها في ختام هذا البحث :

١ ـ يلاحظ اولا اني لم اعط حيزا كبيرا في تحليلي للموقف الدولي او للدولتين الكبريين ووجهة نظرهما بالنسبة الى القضية الفلسطينية ٠ ويقوم موقفي هذا على الاقتناع اننا حين نبحث في قضية في خطورة القضية الفلسطينية علينا ان نعود الى منطلقاتنا الاساسية ومواقفنا وقناعاتنا ، والى قدراتنا الذاتية ، وان نعمل على تسخير طاقاتنا وارادتنا وقدراتنا في خدمة هذه القضية ، ما دام لدينا الكثير مما يمكن تعبئته واستخدامه في سبيل التحرير ، وما دام الوقت يعمل لمصلحتنا ان نحن أفدنا منه وسخرناه لاغراضنا ٠ واستطرادا فاني أعتقد أن اعتماد سياسة انبطاحية كل همها ان ترضي هذه الدولة الكبرى او تلك انما هو استجداء لا يليق بشعب ذي كرامة ، ولا يحقق الحد الادنى المقبول من السيادة الحقيقية ، ولا يضمن مستقبلا امينا ومطمئنا للمجتمع ٠ اذن فتركيزي الاساسي هو على قدرة امتنا وارادتها وضرورة الاعتماد عليها اولا ٠

ويبدو لي ان من الضروري ان نتصارح في معرض الحديث عن دور الدول

الكبرى في التسوية ٠ ان من المحزن ان نستلهم تعريف هذه الدول لحق الفلسطينيين بدل ان نمليه ونصر على انتزاعه ٠ ولست ادري كيف يمكن ان نتوقع من الولايات المتحدة التي لم تعد مجرد سند للعدو انما هي بالذات عدو مكشوف ، ان تكون اداة لايجاد تسوية يمكن ان ترضى بها البلدان العربية ٠ فالحق الفلسطيني في نظر هذه الدولة العدوة ليس سوى الفتات التي تسمح بسقوطها من على مائدة اسرائيل ـ أي تحديدا ليس سوى ما ترضى الولايات المتحدة بأن يفيض عن حدود الكيان الصهيوني ٠ ولا استطيع ان ارى اية تسوية تأتي بفضل الولايات المتحدة ويمكن ان تكون مقبولة للضمير العربي الصافي في أي شكل ، لان موازين هذه الدولة تميل كليا صوب اسرائيل والصهيونية ولا تسمح بوجود للفلسطينيين يمكننا القبول به مع الحفاظ على كرامتنا كشعب ومع ضمان مستقبل لاولادنا جدير بأن يعيشوا في ظلاله ٠

٢ ـ لا بد ان تحليلي قد بيَّن ايضا أني انما أرسم خطوط الاطار العام الذي يعين نمط التصرف وحدوده المنسجم مع هدف تحرير فلسطين ٠ أي انني لم أحاول اقتراح خطوات محددة ينبغي السير فيها من اجل استمرار التأكيد على هدف التحرير والدنو من هذا الهدف ، لان مقاربة الموضوع بالمزيد من التحديد تتطلب من الوقت والتفصيل ما لا يتسع له هذا المقام ٠ غير انني اشدد على القول ان الاستراتيجية القادرة على بلوغ الهدف ، كما يشير تحليلي في بعض المواقع ، هي استراتيجية النضال الطويل الامد التي تتطلب تضحيات بشرية ومادية باهظة ، والتي تعبأ من اجلها قوى الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وارادتها للنضال ، وبفضلها تصبح هذه الارادة عامل ضغط على الحكومات العربية لتسير هي ايضا في خط ينسجم مع ارادة الجماهير العربية ٠ ان هذه الاستراتيجية التي تستخدم بالتالي اداة حرب الشعب قادرة على تحدي الارادات الخارجية وعلى ابطال خطر المساندة الخارجية التي قد توجه الى اسرائيل عن التدخل لمصلحة هذه حين يبلغ الالتحام العربي ـ الاسرائيلي حدا لا يسمح للمساندة الامبريالية بالتمييز بين العدو الذي تريد ضربه والحليف الذي تريد مساندته ٠

٣ ـ وأضيف استنتاجا ثالثا متصلا بالثاني هو أن الذين ينصحون بقبول التسوية الجزئية في ما يختص بحقوق الفلسطينيين انما تقوم حجتهم على اساس التوزيع النسبي الراهن للقوة العربية والقوى المساندة لها وأخصها بالذكر الاتحاد السوفياتي ، وللقوة الاسرائيلية والقوى المساندة لها واخصها بالذكر الولايات المتحدة ٠

ان هذا الاساس غير مقبول لانه اساس جامد يقتصر على الوضع الراهن ولا يمتد الى رؤية المستقبل الحركي الممكن ٠ ان الذين يصرون على رفض التسوية الجزئية ويلتزمون بالتحرير يراهنون ، كما بينت في ما سبق ، على حركية المجتمع العربي وعلى مستقبله وقدراته المستقبلية ، وعلى استمرار ارادة النضال وتصاعدها ٠ ومن هنا كان الاصرار على التحرير لا على التسوية في ظل القرار الرقم ٢٤٢ او ما هو على شاكلته من قرارات ٠

ولا بد من القول ، لمناسبة الاشارة الى قرارات الامم المتحدة ، ان هذه تراوح عبر مدى واسع ، فبعضها ضيق الافق يقتصر على رعاية شؤون اللاجئين واغاثتهم ، وبعضها يشمل حق تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني وحق هذا الشعب في النضال من اجل تقرير المصير ٠ وليس هنالك من سبب لان نقصر فهمنا لقرارات الامم المتحدة على أقلها شمولا بدلا من ان نصر على ما هو اوسعها نطاقا واكثرها انسجاما مع ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان ، وهما الوثيقتان التي لا تسمح نصوصهما او روحهما بتبرير وجود اسرائيل على حساب وجود فلسطين ٠

٤ ـ كذلك برز الاستنتاج ان القبول بالتسوية الجزئية لا يمكن النظر اليه كمرحلة موقتة تسمح بالانطلاق صوب هدف التحرير ٠ ولقد حاولت ان افضح عجز التسوية التي يكثر الحديث عنها حاليا عن ان تحافظ على الحالة النضالية اللازمة لاستمرار السعي صوب التحرير ، وكيف انها بدلا من ذلك لا يمكن ان تتم الا من خلال تقييد حركة المقاومة الفلسطينية وحركة الرفض لدى بلدان الطوق في شكل يشل فاعليتها لحقب وأجيال ٠

ولقد سعيت أن أبين أن أبعاد التسوية المفترض حدوثها لا تفي بالحد الادنى من التطلعات الفلسطينية والعربية بالنسبة الى فلسطين ٠ فلا اسرائيل سترضى ضمن توازن القوى الراهن وضمن جو التهافت السياسي العربي الراهن بأن تتخلى عما هو أكثر من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهو اكثر الاحتمالات تفاؤلا ، ولا هي في حالة تفتت داخلي يجيز الاعتقاد بأنها ستقدم على ارضاء العرب بأكثر من ذلك ، كما لا يبدو على الاطلاق ان الروحية الاستعمارية الاستيطانية والتوسعية قد تبدلت جذريا في اسرائيل : على العكس فان قوى اليمين المتصلب تزداد قوة ، والمؤسسات المختصة لا تزال تتكلم عن مخططات استيطان الجولان والضفة الغربية وبعض سيناء كأن شيئا لم يحدث منذ السادس من تشرين الاول ، كما أن الولايات المتحدة واسرائيل تؤكدان معا أن الاولى لن تضغط على الثانية للقبول بما تعتقد الثانية انه يهدد أمنها ٠ ولا بد من التأكيد اخيرا انه ليس لدينا من المؤشرات ما يجيز الاعتقاد بحدوث تبدل أساسي في موقف الولايات المتحدة ذاتها من اسرائيل ومن القضية الفلسطينية ٠

٥ ـ على الصعيد العملي نستطيع ان نؤكد انحشار حركة المقاومة في مأزق ضيق كما سبق ان اوضحت في مطلع البحث ٠ لكني ارى أن حركة المقاومة لن تعجز عن تحطيم جدران هذا المأزق بفضل اصرارها على التحرير وتجاوزها كل المغريات المطروحة في طريق التسوية ، مدركة ان هذه المغريات ليست في الواقع الا شركا مميتا يراد به ايقاع المقاومة في هاوية التنازل عن حقوق الفلسطينيين التاريخية الثابتة ٠ اذن فان المقاومة لن تظل سجينة هذا المأزق الا في المدى الزمني القصير ، ريثما تتحدد معالم التسوية ويتضح خطر الشرك المنصوب ، أو ريثما تقوم اسرائيل بالذات بتفجير الوضع فيتضح للعرب المعتمدين على حسن نيات الولايات المتحدة واستعداد اسرائيل للقبول بتسوية مرضية عقم آمالهم وجسامة خطأ مواقفهم السياسية ٠ اما في المدى الطويل فان حركة المقاومة الملتزمة بالتحرير والمراهنة على ارادة النضال لدى الجماهير العربية ، لن تكون سجينة أي مأزق لان ارادة النضال من اجل التحرير ستحرر ارادة المقاومة بالذات ٠



ومن الواضح ان حركة المقاومة مدعوة في الحاح في الوقت الحاضر الى التكاتف والوحدة والحوار الداخلي المعمق والمسؤول بغية الوصول الى موقف حاسم بالنسبة الى التسوية التي يلوّح بها . فاذا التقى فكر فصائل المقاومة كلها حول رفض التسوية ، خرجت المقاومة اكثر تماسكا وقوة من ذي قبل ، وأكثر فاعلية في الوسط العربي الواسع . اما اذا رأت بعض الفصائل القبول بالتسوية لان تحليلها أوصلها الى الاقتناع بأن صيغة التسوية يمكن ان تسمح باستمرار النضال ، فانني أعتقد ان ذلك سيقسم الصفوف انقساما خطيرا بين فريق يرضى بالتسوية وفريق يرفضها لانها تقفل باب خيار التحرير . ولهذا كانت حركة المقاومة مدعوة أكثر من ذي قبل الى دراسة الموقف في حرص وعناية وأقصى درجات المسؤولية، والى اعتماد أفق زمني طويل في دراستها .

انني شخصيا آمل وأصلي ان تظل جبهة الالتزام متماسكة موحدة ، وان لا يقع أي فريق من الفرقاء العاملين ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية في شرك التسوية ظنا منه انه انما يناور من دون أن يعرض الالتزام بالتحرير للخطر .

لكنني ، في أسوأ الاحتمالات بالنسبة الى حصول الانقسام ، أؤكد ان الشعب الفلسطيني شأنه شأن بقية الشعوب العربية سيظل مليئا بالالوف المؤلفة من الرجال والنساء ذوي الافق الزمني الطويل والرؤية الصافية ، الذين لا يمكن بريق التسوية ان يخفي عن عيونهم شرك التسوية ، والذين بالتالي لن يرضوا عن تحرير فلسطين بديلا . هؤلاء الرجال والنساء هم أساس تفاؤلي المدروس وأساس الآمال التي أعلقها على المستقبل العربي وتحرير فلسطين من ضمن هذا المستقبل .

ولعلي لا أجد في الختام أفضل من القول انه اذا كان الجيل الفلسطيني والعربي الحاضر ليس هو جيل التحرير ، فمسؤوليته التي لن يسامحه التاريخ ان هو تخلى عنها ان يبقي خيار التحرير مفتوحا أمام الاجيال القادمة . فاذا كان قدرنا أن نعمل ونناضل من دون ان نقطف ثمار التحرير بأنفسنا ، فواجبنا أن لا نقوم بأي عمل يحرم هذه الثمار عن أولادنا وأحفادنا . اذن فنحن لسنا أمام خيارين بالنسبة الى فلسطين : اما التحرير أو التسوية . ان الخيار الوحيد اللائق بأمتنا هو خيار التحرير .